رأي القدس

اربع مناطق متفجرة في الشرق الاوسط

■ لا شيء يبعث على التفاؤل في منطقة الشرق الاوسط، فالوقائع على الارض محبطة للآمال، والحروب في تفاقم، وعدد القتلى في تصاعد مرعب، ولا تلوح في الافق اي امكانية حقيقية للتوصل الى حلول توفر مخارج، ولو شبه مشرفة للاطراف المتورطة.

الحرب الامريكية على الارهاب التي انطلقت مع بداية القرن الحالي تنتقل من فشل الى آخر، وتتعاظم اخطارها يوما بعد يوم، وتتحول من حرب ضد الارهاب الى حرب ضد امريكا والغرب، اي تنقلب الى نتائج عكسية تماماً. ولم يكن من المفاجىء ان تصدر اللجنة المشتركة التي تمثل 16 وكالة استخبارات امريكية تقريراً تقول فيه ان حروب الادارة الامريكية على الارهاب ادت الى تفاقمه وليس الى تقليص اخطاره، مثلما كان الهدف الاساسي منها.

واذا القينا نظرة فاحصة على مناطق التوتر الرئيسية في الشرق الاوسط نجد انها تنقسم الى ثلاث حالية ورابعة في الطريق:

● المنطقة الاولى، والاخطر، هي العراق، وجاء تقرير مجلة «لانست» الطبية البريطانية الذي اكد مقتل 655 الف عراقي منذ بداية الحرب قبل ثلاثة اعوام ونصف العام، معظمهم نتيجة القذائف والقتل بالرصاص، ليؤكد ان الهدف الاساسي من الحرب على العراق هو تدمير هذا البلد بالكامل وارتكاب عمليات تطهير ومجازر بشرية ضد ابنائه، تماماً مثلما حدث لليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن بدون استخدام قنابل نووية.

الوضع في العراق يتدهور ولا يتحسن، ولا نعتقد ان حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي ستنجح في شهرين، فيما فشل الامريكيون في تحقيقه على مدى ثلاث سنوات، اي تحقيق الامن ووقف عمليات التعذيب والقتل والحرب الاهلية الطائفية.

● المنطقة الثانية فلسطين المحتلة، حيث وصل الخلاف بين قطبي الحكم الى طريق مسدود، وباتت الحرب الاهلية الفصائلية هي الخيار المرجح الذي لا يريد الكثيرون مجرد التفكير فيه. فالوساطة القطرية التي كانت بمثابة محاولة الانقاذ الاخيرة انتهت بالفشل، وبات المقربون من الرئيس عباس يتحدثون عن الخيارات المتاحة امامه للخروج من المأزق.

اي خطوة سيقدم عليها الرئيس عباس، سواء حل الحكومة، واستبدالها باخرى من التكنوقراط، او الدعوة الى انتخابات تشريعية عامة، ستكون بمثابة الشرارة التي ستشعل نار الصدامات والمواجهات الدموية.

الرئيس محمود عباس ينتظر انتهاء شهر رمضان وفترة العيد ليكشف عن نواياه وطبيعة قراره، وقد بدأ مشاوراته مع تحالف المعتدلين العرب لتوفير الدعم والحماية، فالمقامرة خطيرة التي يستعد للاقدام عليها، ونتائجها قد تكون كارثية بكل المقاييس.

● المنطقة الثالثة افغانستان، حيث يعيد الطالبان تنظيم صفوفهم، ويصعدون من هجماتهم ضد القوات الامريكية والاجنبية في بلادهم. وكان لافتاً استفادة مقاتلي طالبان من تجربة نظرائهم في العراق من خلال تزايد العمليات الانتحارية كاسلوب في استهداف هذه القوات، مما يؤشر الى وجود تنسيق بينهم وبين مقاتلي تنظيم القاعدة، وربما انتقال قيادات من القاعدة من العراق الى افغانستان.

في افغانستان تتزايد حالة الفوضى الدموية، ويتضاعف انتاج المخدرات حوالي عشر مرات. بينما يتواصل تأزم الاوضاع الاقتصادية وانكماش حكومة حامد كرزاي المركزية في كابول.

● المنطقة الرابعة والمقبلة على توتر اكبر اكبر هي ايران، فالاساطيل الامريكية تتحرك الى شواطىء الخليج وبحر العرب، وتضم غواصات نووية وحاملات طائرات. وجرى الاعلان امس عن عزم قيادة القوات الامريكية اجراء مناورات عسكرية في منطقة الخليج العربي، وبدأت التسريبات حول وجود تعاون بين ايران وكوريا الشمالية في المجالات النووية وصناعة الصواريخ الباليستية. الامر الذي يذكرنا بالتسريبات حول علاقة مماثلة بين تنظيم القاعدة ونظام الرئيس صدام في العراق، وهي العلاقة التي نفيت رسميا من قبل الكونغرس ولكن بعد تدمير العراق واحتلاله وتحويله الى دولة فاشلة.

الحروب قادمة، وستكون مختلفة، لانها تتحول الى حروب ابادة جماعية، فكلما فشلت ادارة الرئيس بوش في حرب انتقلت الى اخرى، واستخدمت اسلحة اكثر فتكاً. ولهذا يصعب علينا ان نتفاءل، بل ان ما يجري على الارض، وما يخطط للمنطقة في دهاليز الادارة الامريكية الحالية يجعلنا اكثر تشاؤماً.

مأزق كردستان العراق: مغامرة صغرى داخل المغامرة الكبرى

صبحي حديدي *

■ وقائع التاريخ، الراهنة منها والحديثة والقديمة، تسمح بالقول إنّ تاريخ الأكراد يقوم على سرديتين متكرّرتين، متكاملتين على نحو ما جدلي، رغم تناقضهما في الشكل والمحتوى. من جانب أوّل، ثمة وقائع السردية التي تروي موجات متعاقبة من الاضطهاد الإثني والسياسي والثقافي، على يد أمم صغرى وأمم كبرى، إقليمية وكونية؛ وثمة، من جانب ثان، وقائع سردية الخيانة ذات الطابع المزدوج: أولى على يد الحلفاء أو الأصدقاء، أو ما صنّفهم الأكراد ـ عن خطأ أو حسن نية أو أمل كاذب ـ في عداد الحليف والصديق؛ وخيانة ثانية ذاتية اقترفتها قيادات سياسية كردية على مرّ تاريخ الأكراد، الحديث منه خصوصاً، إمّا بسبب تحليلات خرقاء تنتهي إلى نتائج كارثية، أو بسبب صراعات طاحنة داخلية بين مختلف القوى والأحزاب الكردية.

ومن واجب المتفق مع هذا الرأي أن يتذكّر أنّ أولى الخيانات الكبرى وقعت سنة 1918 حين نصّت مبادىء الرئيس الأمريكي وودرو ولسون على حقّ تقرير المصير لكلّ الأقليات غير التركية في ظلّ الدولة العثمانية، ثم حين أقرّت اتفاقية سيفر لعام 1920 على إقامة دولة كردية، لكي تأتي اتفاقية لوزان، بعد ثلاثة أعوام فقط، فتوزّع المناطق التي يعيش فيها الأكراد على تركيا وإيران والعراق وسورية والإتحاد السوفييتي. على المراقب ذاته أن يتذكر أنّ أحدث الخيانات جاءت كذلك من رئيس أمريكي، هو جورج بوش الأب، الذي حثّ الأكراد على التمرّد ضدّ نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ثمّ تخلى عنهم، وتركهم فريسة لقاذفات الدكتاتور ومدفعيته الثقيلة. وكما يحدث في كلّ مرّة، هام الأكراد على وجوههم في العراء المفتوح، ولسان حالهم يردد من جديد تلك الحكمة العتيقة التي حفظوها عن أجدادهم: لا صديق للكرديّ إلا الجبال!

واليوم تبدو بعض القيادات الكردية وكأنها تواصل اقتراف المزيد من الأخطاء القاتلة، وبالتالي المزيد من خيانة آمال الجماهير الكردية، ضمن ضغوطات يومية ناجمة عن ثلاث مفارقات كبرى لا تضع تلك القيادات في مأزق حرج مفتوح فحسب، بل تهدد أيضاً معظم المكتسبات السياسية والاقتصادية والمدنية والثقافية التي نالها أكراد العراق طيلة العقود السابقة، وفي إطار الحكم الذاتي بصفة خاصة.

المفارقة الأولى أنّ توحيد المناطق الكردية، الذي تمّ للمرّة الأولى في أيار (مايو) الماضي بعد أن كانت منقسمة في الولاء بين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود برزاني و«الإتحاد الوطني الكردستاني» التابع لرئيس جمهورية العراق الحالي جلال طالباني، ظلّ توحيداً شكلياً بصفة عامة وتتعثر كثيراً جهود تفعيله على الأرض وفي سياقات الحياة اليومية. وهكذا فإنّ المحاصصة في الوزارات (حيث يبلغ عدد أعضاء الحكومة المحلية 42 وزيراً من اصل 111 نائباً في البرلمان!)، وفي المناصب العسكرية الأساسية في قوّات الـ«بشمركة»، ورئاسة المؤسسات الكبرى في الإدارة المحلية، فإنها ما تزال تعكس انقسامات الماضي، بل لعلها تهدد بالمزيد من الإنقسامات الجديدة.

المفارقة الثانية أنّ جميع الموارد المالية اللازمة لتسيير الإدارة الذاتية، وكذلك الصرف على مختلف أوجه إنفاق الدولة والبرلمان والجيش، تأتي من خزينة الحزبين الرئيسيين مباشرة، خصوصاً بعد أن انقطعت تماماً الأموال الوفيرة التي كانت تأتي من عائدات بيع النفط العراقي بموجب برنامج «النفط مقابل الغذاء»، وكذلك إيرادات تهريب النفط عبر الحدود مع تركيا. وهذه الحال الشاذة، أي قيام الحزبين الرئيسيين بالصرف على السلطة التشريعية والتنفيذية في آن معاً، تجعل مؤسسات الحكم الذاتي مجرد واجهة بيروقراطية وديكور ديمقراطي، كما تحيلها إلى رهينة تابعة للأجهزة الحزبية صاحبة القرار الفعلي. والأمر يصبح أكثر خطورة إذا تذكرنا أنّ الأكراد في شمال العراق يسيطرون على مساحة تبلغ 83 ألف كلم مربع، أي ما يقارب مساحة النمسا، تتضمن كامل الحدود الشمالية للعراق مع سورية وتركيا وإيران. والقوّات العسكرية الكردية، ورغم تسليحها الخفيف، تشكل جيشاً حقيقياً مدرّباً يبلغ تعداده نحو 65 ألف عسكري تحت إمرة البرزاني، ومثل هذا العدد تقريباً تحت إمرة جلال الطالباني.

المفارقة الثالثة أنّ بعض الأجهزة في السلطة الكردية أخذت تميل أكثر فأكثر إلى الاستبداد والقمع ومصادرة الحريات العامة وقهر الرأي الآخر، على نحو يذكّر المواطنين الأكراد بأسوأ ممارسات الأجهزة الأمنية في عهد الرئيس العراقي المخلوع. يُضاف إلى هذا ما يتردد على نطاق واسع، وفي أوساط الأكراد أنفسهم قبل الآخرين، عن شيوع الفساد داخل مختلف أجهزة الحكم الذاتي، بحماية مباشرة وتشجيع صريح من القيادات السياسية للحزبين الرئيسيين. وغني عن القول إنّ هذه الظاهرات تلحق بالشعب الكردي أذى مزدوجاً، في الداخل على صعيد عرقلة تطوير الحكم المحلّي والمساعي الديمقراطية الوليدة، وفي الخارج من حيث إضعاف هذه التجربة في أعين العالم. وقد كان مدهشاً بالفعل أنّ آلاف المواطنين الأكراد في بلدة حلبجة، هذه التي يُحاكم صدّام حسين اليوم بتهمة قصفها بالأسلحة الكيماوية سنة 1988، تعرّضوا لتنكيل شديد من السلطات الكردية لمجرّد خروجهم في تظاهرة سلمية احتجاجاً على الفساد وسوء الإدارة وانحطاط الخدمات. وفي ميدان الحرّيات العامة، ولكن في جانب ثقافي وإنساني بالغ الحساسية، ثمة تقارير مقلقة تذهب إلى درجة الحديث عن مظاهر قمع بعض اللهجات الكردية، لصالح اللهجة الطاغية في كردستان العراق، أي السورانية.

ومؤخراً وجّه عدد كبير من الكتّاب والمثقفين والصحافيين الأكراد، بينهم نسبة طاغية من أكراد سورية، نداء إلى مسعود البرزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، يحثّونه فيه على وضع حدّ لمحاولات إيقاف تعليم وتدريس اللهجة الكرمانجية (التي، مع ذلك، تعتبر لغة غالبية عظمى من الأكراد، قد تبلغ 70 %!). وجاء في النداء: «إننا نعتبر ذلك خطوة خطيرة الى الوراء، وستلحق ضرراً بالغاً بالتواصل اللغوي والثقافي الكردي ـ الكردي، كما أنها ستكون سبباً لتعميق التشرذم الكردي وازدياد الحواجز بين أبناء الشعب الواحد الموزع بين أربع دول».

غير أنّ أسوأ خطأ تنجرف إليه القيادات الكردية الراهنة هو اقتناعها، ثمّ اشتغالها على أساس، أنّ دولة كردية مستقلة يمكن أن تقوم بفعل الأمر الواقع وحده، دونما حاجة إلى اتفاق إقليمي، أو إجماع وطني عراقي، أو حتى توافق كردي ـ كردي. وبسبب رسوخ هذه المقاربة تحديداً، جرى مؤخراً إنزال العلم الوطني العراقي ورفع العلم الكردي بدلاً عنه، وكأنّ فرض هذا الإجراء الشكلي يصنع السيادة بالضرورة وبصفة آلية، أو يجبر العالم على الاعتراف باستقلال كردستان عن طريق استقلال العلم أولاً! صحيح أنّ من حقّ الأكراد أن يرفعوا، وفي مناطق الحكم الذاتي أساساً، العلم الذي اختاروه لكردستان المستقبل؛ ولكن ليس من الصحيح، بل هو ليس نتيجة ميكانيكية أيضاً، أن يكون إنزال العلم العراقي المتفق عليه حالياً (أياً كان الموقف منه، بالطبع) هو عتبة استقلال كردستان.

ومن الواقعيّ التذكير بأنّ التوافق على استقلال كردستان ليس متوفراً بالحدّ الذي يكفي لفرض أيّ أمر واقع، كما يدلّ مثال مدينة كركوك التي تُعتبر «أورشليم الأكراد»، لأنهم استوطنوها منذ آلاف السنين، وشهدت الكثير من فصول تاريخهم القديم والوسيط والحديث، وهي بالتالي العاصمة الحتمية لأية دولة كردية مستقلة قادمة. ثمة، في المقابل، أسباب اقتصادية وجيهة تجعل الأكراد يطالبون بالمدينة، إذْ أنّ المنطقة هي أقدم وأغزر مواقع استخراج النفط العراقي، واحتياطيها يبلغ 10 مليارات برميل على الأقل. لكنّ كركوك اليوم واقعة تحت السيطرة المركزية العراقية، ولن تسلّمها بغداد إلى الأكراد بسهولة إذا شاؤوا ضمّها إلى كردستان، إنْ لم يكن من أجل موقعها وطابعها الديمغرافي المختلط، فعلى الأقلّ بسبب ثرواتها النفطية الهائلة. وكركوك قد تشكل نزاعاً مستقبلياً مع تركيا أيضاً، حيث لن تقاوم الجارة القوية إغراء النفط وهي التي تملك ذريعة قوية للتدخّل، أي حماية الـ350 ألف مواطن تركماني يعودون في أصولهم إلى الأرومة التركية ذاتها، بل ويعتبرون كركوك عاصمتهم التاريخية أيضاً!

ويبقى الخطأ القاتل متمثلاً في أنّ القيادات الكردية، وبينما لا تكترث أبداً بتأمين الاتفاق الإقليمي والدولي، والإجماع العراقي أو التوافق الكردي ـ الكردي على قيام كردستان، فإنها في الآن ذاته تجعل من قوى كبرى خارجية ـ الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل أساساً ـ بمثابة قابلة وحيدة في يدها وحدها أسرار استيلاد الدولة الكردية الأولى، بل وضمان منعتها وقوّتها أيضاً! الجانب الثاني في الخطأ ذاته هو أنّ الأكراد جرّبوا هذه القابلة في الماضي، فلم ينلهم منها إلا الولادات القيصرية التي كانت تنتهي دائماً إلى موت الجنين، أو بالأحرى وأده في الرحم!

وفي هذه الأيام بالذات، يبدو حزب العمال الكردستاني، الـ PKK، وكأنه يوشك على دفع أثمان باهظة إضافية لقاء التواطؤ الأمريكي ـ التركي القديم/الجديد حول المسألة الكردية عموماً، وحقوق أكراد تركيا ومطامحهم بصفة خاصة. وإذْ يقرأ المرء تصريحات الجنرال المتقاعد جوزيف رالستون (الذي يتولى اليوم مهمة عجيبة اسمها «الموفد الأمريكي الخاصّ لمجابهة الـ PKK»!)، بصدد رفضه التفاوض مع أية جهة تمتّ بصلة إلى «هذه المنظمة الإرهابية» على حدّ تعبيره، فإنّ من الصعب على المرء ذاته أن يبرّئ بعض القيادات الكردية العراقية من مسؤولية التواطؤ إياه، إنْ لم يكن جرّاء المشاركة اللوجستية فعلى الأقلّ بسبب التزام الصمت المطبق.

ولقد أعلن الرجل، بصريح العبارة وفي مؤتمر صحافي علني، أنه التقى بعدد من كبار المسؤولين الأكراد وأوضح لهم بجلاء أنّ واشنطن لن تقبل بتحويل الاراضي العراقية إلى «ملجأ آمن لإرهابيي الـ PKK»، لأنّ وجود هؤلاء في شمال العراق «لا يمكن ان يكون في مصلحة العراق، خصوصاً وأنّ تركيا هي أفضل صديق يمكن أن يكسبه العراق في الجوار، والمصالح الإقتصادية بين تركيا والعراق حاسمة تماماً للبلدين على حدّ سواء». ولقد كان مدهشاً أن يستخدم الجنرال المتقاعد، والعضو السابق في رئاسة أركان الجيش الأمريكي، عبارة «الملجأ الآمن» بالمعنى السلبي القدحي، متناسياً أنّ هذه هي التسمية التي أطلقها جورج بوش الأب على شمال العراق، بوصفه... ملجأ الأكراد الآمن!

وفي كتاب صدر مؤخراً بعنوان «نهاية العراق: كيف خلق العجز الأمريكي حرباً بلا نهاية»، يروي الأمريكي بيتر و. غالبريث أنّ الحاكم الأمريكي السابق للعراق بول بريمر، وحين زار مكتب مسعود البرزاني للمرّة الأولى ورأى صورة والده الملا مصطفى البرزاني معلّقة على الحائط، سأله: مَن هذا؟ وغالبريث يُعدّ الناطق غير الرسمي باسم أكراد العراق في الكونغرس لأنه تسلل ذات يوم إلى داخل العراق دون إذن، وعاد يحمل الكثير من الوثائق حول قصف حلبجا بالأسلحة الكيماوية، قدّمها إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، التي كان سكرتيرها. وهو يسوق حكاية بريمر لكي يذكّر الأكراد بأنّ تجاربهم المريرة مع الغرب لم تنطو فصولها بعد، والقادم قد يكون أشدّ خطورة من الماضي.

وإذا كان غزو العراق مغامرة عسكرية طائشة بالمقاييس العسكرية الصرفة، فإنه بالمعنى السياسي انقلب إلى كارثة مفتوحة على عواقب وخيمة بلا نهاية. وتخيّط القيادات الكردية هو المغامرة الصغرى داخل المغامرة الكبرى، إذا لم يكن أسوأ بكثير!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

جبهة التوافق العراقية في الامتحان!

هارون محمد *

■ ثمة حقيقة سياسية في العراق، لا يمكن التشكيك بها أو القفز عليها، وهي أن من أعطى الشرعية مهما كان حجمها أو شكلها لحكومة نوري المالكي الحالية، هم من يدعون او يسمون أنفسهم بممثلي السنة العرب، وتحديداً جبهة التوافق، التي هرول قادتها وقبلوا بالفتات والفضلات التي رميت اليهم من مناصب حكومية هشة ابتداء من نائب رئيس الجمهورية، نزولاً الى نائب رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، ووزراء التخطيط والتعليم العالي والثقافة والدولة للشؤون الخارجية، اما وزارة الدفاع فهي محسوبة سورياً على الخانة السنية، لأن من اختار وزيرها هو الجنرال كيسي قائد القوات الامريكية في العراق في صفقة مع أحد قيادات التوافق، هذه معلومة يعرف بها الجميع من التوافقيين وغيرهم.

وكان واضحاً من مشاورات تشكيل الحكومة الحالية ان جبهة التوافق لو امتنعت عن المشاركة فيها، لما أمكن للمالكي ان يؤلفها بهذه الطريقة، وأقصى ما كان لديه هو ان يشكلها من الائتلاف الشيعي والتحالف الكردي، على غرار حكومة ابراهيم الجعفري العرجاء، ولكن الاختراق الذي حدث للتوافق وتواطؤ الحزب الاسلامي احد اطرافها مع التنظيمات الشيعية والكردية، سهلا الطريق امام المالكي ليقول ان حكومته تضم ممثلين عن المكونات الثلاثة (الشيعة والسنة والاكراد) وهو مصطلح ظهر في العراق عقب احتلاله، طبقه المستر بريمر في مجلسه الانتقالي وأخذ به أفراد شلته، وصار شبه قانون التزم به أياد علاوي في حكومته المؤقتة، والجعفري في حكومته الانتقالية وتبعهما نوري المالكي.

والمشكلة ان الحزب الاسلامي برئاسة طارق الهاشمي ومؤتمر أهل العراق بقيادة عدنان الدليمي، وهما طرفان أساسيان في جبهة التوافق، عمدا الى إهمال الطرف الثالث المتحالف معهما في إطار جبهة التوافق وهو مجلس الحوار برئاسة اللواء خلف العليان، وراحا يتسابقان للاستحواذ على المناصب الوزارية والحكومية، وكأن الامر غنيمة.. ماذا يأتي منها خير على خير، دون ان ينتبها الى أنهما جرا الى لعبة مرسومة سلفاً لاحتوائهما والتضييق عليهما، وتحويلهما الى متفرجين وشهود زور لما يجري في العراق من تنكيل وتقتيل وتطهير طائفي وتهجير راح ضحيته الملايين من السنة العرب في بغداد ومحافظات الانبار وديالى وصلاح الدين والموصل وكركوك والحلة والكوت وسوق الشيوخ والبصرة، والمحافظة الاخيرة سجلت معدلاً عالياً في تهجير السنة العرب، فحسب سجلات الوقف السني جرى تهجير تسعين الف مواطن عراقي سني منها، أسماؤهم مدرجة مع عناوين بيوتهم ومناطقهم وافراد عوائلهم، دون ان تتحرك جبهة التوافق عملياً لوقف هذه الكارثة واكتفت بالبلاغات الصحافية ودعوات التحذير الفارغة المضمون، وفي الاسبوع الماضي نشرت صحيفة اردنية تقريرا اقتصاديا جاء فيه: ان التقديرات تشير الى ان عدد العراقيين في الاردن وصل في الشهر الماضي الى مليونين ومائتي الف، أغلبهم من محافظات ومناطق سنية.

وفي محافظة ديالى التي فاز فيها سبعة نواب للتوافق من اصل اثني عشر نائباً، وهي المحافظة التي تتعرض منذ اسبوعين الى هجمة طائفية وعنصرية وشعوبية تقودها (الفرقة الخامسة) وغالبية ضباطها من الشيعة الصفويين والاكراد الانفصاليين، اشتملت على تفجير وتهديم اكثر من سبعمئة منزل في اقضية بعقوبة والمقدادية والخالص ونواحي بهرز وجلولاء والسعدية ومنصورية الجبل وخان بني سعد، واعتقال اكثر من اربعمئة مواطن اقتيدوا من البيوت والمقاهي ومحلات العمل، دون ان تبادر التوافق الى اتخاذ موقف وطني رصين لوقف هذه الهجمة العدوانية، والمضحك في الامر ان هذه الفرقة العسكرية وهي فرقة موت بإمتياز تابعة إدارياً وعسكرياً الى وزارة الدفاع التي يتولاها يا للمفارقة وزير يقال انه سني ومحسوب شكلياً على جبهة التوافق.

أما موقف الجبهة مما يحدث في بغداد ومحافظات الانبار وكركوك وصلاح الدين والموصل، من اقتحامات ومداهمات وقتل وترويع وخطف لابنائها، فشيء مخز في الحقيقة، كل الذي نسمعه منها جعجعة بلا طحن او طحين، تصريحات بلهاء وبيانات جوفاء، والتزام الصمت وإخفاء الرؤوس، ومجاملة الطرفين الشيعي والكردي، وتصوروا ان رئيس مجلس النواب محمود المشهداني وهو احد اقطاب التوافق يذهب الى قصر عبدالعزيز طباطبائي الحكيم للاجتماع به وربما لتقديم فروض الطاعة له، رغم ان الاعراف والتقاليد البرلمانية تحدد بان رؤساء الكتل النيابية وطباطبائي واحد منهم، هم الذين يذهبون الى رئيس المجلس ويجتمعون معه في مكتبه، لا العكس كما يحصل في برلمان المنطقة الخضراء.

بالمناسبة.. خلال زيارة المشهداني الى العاصمة الاردنية عمان في نهاية آب (اغسطس) الماضي، دعي الى وليمة أقامها احد العراقيين الاثرياء المقيمين في عمان، وعقب تناول الطعام والاسترخاء لشرب الشاي، سأله احد المدعوين، هل صحيح يا دكتور عندما تذهبون الى اجتماعات مجلس النواب في المنطقة الخضراء، يسرح الجنود الامريكان الكلاب البوليسية لتقوم بـ(شمكم) كجزء من اجراءات التفتيش؟ فرد عليه رئيس البرلمان وهو معروف بالظرف وحب النكتة: يا ليت هذه الكلاب الملعونة تكتفي بالشم.. وإنما تلجأ الى (اللحس) أيضاً!

إن الموقف الوطني الذي يحتم على جبهة التوافق ان تتخذه في مثل هذه الظروف القاسية التي يمر بها العراق ان توعز الى اعضائها في الهيئات الحكومية بالاستقالة من مناصبهم والاكتفاء بعضوية مجلس النواب، لأن وجودهم في مواقعهم الحكومية دون فاعلية وتأثير يوحي بانهم ضالعون في جرائم الحكومة وانتهاكاتها، خصوصاً وانهم مهمشون بل ومجمدون ويتعرضون الى انتقادات واتهامات يومية، لا اول لها ولا اخر، والامثلة كثيرة ومنها، ان نوري المالكي رئيس الوزراء عندما قام بزيارة الى واشنطن قبل شهرين وخلا موقعه الرسمي في بغداد الذي من المفروض ان يشغله نائبه الاول كما يطلق عليه سلام الزوبعي مؤقتاً طيلة فترة الزيارة، حدث العكس فقد اصدر المالكي قراراً قبل سفره اصبح بموجبه برهم صالح الكردي النائب الثاني لرئيس الوزراء، رئيساً للحكومة بالوكالة، ولم نلاحظ او نسمع من الزوبعي اعتراضاً او احتجاجاً على القرار مع انه صاحب حق قانوني ودستوري في هذه المسألة.

والمثال الآخر يتمثل في وزير الدولة للشؤون الخارجية رافع العيساوي – من التوافق ايضاً – فهو رغم مرور خمسة شهور على تعيينه في منصبه لم يقدر على اصدار قرار او أمر وزاري واحد بتوقيعه، لان وزير الخارجية الكردي هوشيار زيباري صادر جميع صلاحياته التي منحت له عند تشكيل الحكومة، بان يتولى علاقات العراق مع الدول العربية والاسلامية، وحسب المعلومات المتداولة في أروقة وزارة الخارجية ببغداد، فان وزارة الدولة مجرد ملحق بوزارة الخارجية ووزيرها عنوان وظيفي ليس الا، لا شغل له ولا مشغلة!

وتصوروا مرة اخرى.. نائب رئيس جمهورية يتم اغتيال شقيقين وشقيقة له ـ يرحمهم الله ـ في فترات متقاربة من ميليشيات طائفية معروفة باسمها ومرجعيتها، دون ان يفعل شيئاً ملموساً لحماية اسرته على الاقل، بالعكس فانه يظل متشبثاً بوظيفته التي تشبه (فزاعة خضرة) كما يقال في المثل الشعبي العراقي، والمسؤولية الانسانية قبل السياسية توجب عليه ان يمارس دوره الوظيفي على ابسط تقدير، وإذا لم يتمكن او يمكن من ذلك، فليس امامه غير الاستقالة والعودة الى حزبه وكتلته النيابية، ومن خلالهما يستطيع اداء مسؤولياته كاملة بعيداً عن المجاملات مع الاطراف الاخرى.

ولاحظوا ما جرى في مجلس النواب يوم الاربعاء الماضي عندما نجح الائتلاف الشيعي من تمرير قانون الاقاليم الفيدرالية بطريقة ملتوية، بل لم يكتف الائتلاف بتمرير المشروع وانما اهمل مادة كان قد اتفق عليها مسبقاً مع التوافق تنص على اعطاء مهلة امدها سنة ونصف لتنفيذ هذا القانون، ونسب الى نائب رئيس مجلس النواب خالد العطية وهو من المجلس الاعلى قوله في تبرير هذا الاهمال: (ان تغيب نواب التوافق عن الجلسة وعدم تصويتهم للقانون يعتبر نقضاً للاتفاق السابق)، هكذا ببساطة وجه الائتلافيون لزملائهم التوافقيين ضربة موجعة بلا احترام للاتفاقيات والمواثيق المشتركة السابقة، وهذا يؤكد ان كتلة الائتلاف استخدمت جماعة التوافق جسراً لتمرير قوانين وقرارات ذات طابع طائفي، كما نجح التحالف الكردي في تطويع قادة التوافق واسكاتهم على ما يجري في شمال العراق من اجراءات تقسيمية وانفصالية واستيلاء على الثروات الوطنية واحتلال مدينة كركوك وبلدات عربية وتركمانية ومسيحية وتهجير سكانها واحلال اكراد اتراك وايرانيين فيها.

جبهة التوافق في مفترق طرق وأمام امتحان، وعلى قادتها ان كانوا وطنيين حقاً ومخلصين فعلاً لمن انتخبهم على الاقل، ان يبادروا الى مغادرة مناصبهم التي لا يهشون فيها ولا يبشون، واستثمار وجودهم في مجلس النواب فقط، والعمل على كشف (بلاوي) وفضائح الائتلاف الشيعي والتحالف الكردي وما أكثرها، أمام الجمهور العراقي والرأي العام العربي والعالمي، وعندها سيحظون ليس فقط بالاحترام وانما بالتعاطف والتضامن والدعم من جميع العراقيين بلا استثناء.. فهل سيتعظون من الدرس الذي أخذوه، أم يبقون ينتظرون الفرج الذي لن يأتي اليهم أبداً.. ابداً.

جبهة التوافق في امتحان.. فاما ان تكرم وتحترم، أو تهان.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

الأمريكتان

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

طغى خبران لهما دلالات متناقضة على التغطية الإعلامية لأحداث أمريكا خلال الأيام القليلة الماضية، الأول خبر العدوان على مدرسة تتبع لطائفة الأميش في مدينة نيكل ماينز بولاية بنسلفانيا في الأسبوع الماضي، حيث قام مسلح موتور (في قضية لا علاقة لها بالطائفة) باحتجاز رهائن في المدرسة وقتل خمس تلميذات وجرح مثلهن. أما الثاني فهو خبر فضيحة عضو مجلس النواب عن الحزب الجمهوري مارك فولي الذي أجبر على الاستقالة من منصبه بعد أن افتضح أمر مراودته لشبان يعملون في الكونغرس عن أنفسهم.

(2)

الأميش كما هو معروف طائفة مسيحية بروتستانتية متشددة من أصل ألماني سويسري ظهرت في مطلع القرن السادس عشر وهاجر معظم أفرادها الحاليين إلى الولايات المتحدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ويعيش أفراد الطائفة في عزلة عن المجتمع ويرفضون استخدام التسهيلات الحديثة من هاتف وسيارة وغيرها، ويلبسون لباساً تقليدياً غاية في الاحتشام للنساء، ويرفضون الخدمة في الجيش أو تسلم الإعانات الحكومية.

(3)

عندما وقعت الفاجعة الأخيرة على الأميش في بنسلفانيا كان أول ما صدر منهم الرضا بقضاء الله وقدره، ولم يتبعوا السنة الأمريكية (والحديثة عموماً) في التحسر على ما أصابهم أمام كاميرات التلفزيون وإلقاء اللوم يميناً وشمالاً. بالعكس تماماً كان أول ما فعلوه هو إرسال وفد لزيارة أسرة القاتل (الذي انتحر في الحادث) لتقديم التعازي لهم والتضامن معهم وإعلان عفوهم الكامل عن جرمه في اتباع للسنة المسيحية الحميدة.

(4)

لا يمكن قط تصور خبرين يكشفان حجماً أكبر من التناقض في الرمزية من هذين الخبرين. فمن ناحية نجد اليمين الأمريكي الذي لم يأخذ من المسيحية أيا من قيمها، وقد نخر الفساد في قمة قياداته، وساد فيه اتباع الشهوات وارتكاب الفواحش. ومن جهة، نجد هذه الطائفة التي تعيش في قلب المجتمع الأمريكي الذي صدر حمى الاستهلاك الجنوني واتباع الشهوات إلى العالم قاطبة تحت مسمى العولمة، ولكنها لا تحافظ فقط على قيم الفضيلة والتعفف، بل ترفض التعامل مع الكثير من الطيب المباح في هذا المجتمع! أي قوة إرادة وصلابة عزيمة عند هؤلاء القوم الذين يناهز عددهم المائتي ألف يقيمون في بضع وعشرين مستوطنة في الولايات المتحدة وكندا ولم تجذبهم هذه الهوجات الاستهلاكية التي بلغت حد الجنون ولم ينج منها كثير من المسلمين؟

(5)

في سياق مقارب طغت على بريطانيا خلال الأسبوع الماضي ضجة أثارها تصريح لزعيم الأغلبية في البرلمان جاك سترو حين أعلن في مقال له في الصحيفة المحلية في دائرته في شمال وسط انكلترا أنه يطلب من المسلمات المنقبات اللواتي يرتدن «عيادته» أن يخلعن النقاب لأنه كما قال يشكل حاجزاً يعيق التواصل الإنساني. الإعلام البريطاني والأوساط المتوجسة من المسلمين استغلت هذه المناسبة للردح بلا نهاية حول تعنت المسلمين ورفضهم الاندماج في المجتمع. وبعيداً عن هذه الضجة استوقفني ظهور تلفزيوني للراهبة الشهيرة الأخت وندي بيكيت، وهي راهبة تعيش في عزلة في مقطورة متنقلة في باحة أحد الأديرة حيث نذرت للرحمن صوماً فتقضي معظم وقتها في الصلاة والتأمل والقراءة ولا تكاد تكلم إنسياً. وقد ظهرت الراهبة وهي ترتدي كامل لباسها الرهباني الذي أصبح غريباً جداً في عالم التلفزيون.

(6)

الأخت بيكيت البالغة من العمر ستة وسبعين عاماً واشتهرت بتقديم حلقات تعريفية بروائع الفن في التسعينات، ولدت في جنوب افريقيا والتحقت بسلك الرهبانية وهي في السادسة عشرة. وهي حاصلة على درجة جامعية في اللغة الإنكليزية من أكسفورد وقد عملت بالتدريس قبل أن تختار العزلة في باحة دير في مقاطعة نورفولك. وقد كانت مناسبة ظهورها التلفزيوني الأخير التنويه بمختارات شعرية نشرتها في كتاب جديد. وقد كانت نشرت من قبل عدة كتب في الفن والأدب، إضافة إلى برامجها التلفزيونية.

(7)

في هذا العصر الذي كثر فيه الحديث عن عولمة القيم الاستهلاكية والشهوانية باعتبارها ليست وباء العصر ولكنها سمته المميزة، بحيث أصبحنا جميعاً من سكان عمورية، من المفرح للنفس الإنسانية أن ترى لمسات القوة والسمو الإنساني المتجسدة في جماعات وأفراد يذكرون بأن الإرادة الإنسانية لا تعرف الحدود، وأن الإيمان ـ إذا صدق صاحبه ـ قوة لا يمكن أن يقف أمامها شيء. فلا نامت أعين الانهزاميين.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع ق